Doi: 10.34120/0080-051-001-001

Characteristics of the Legislative Elite of the 16th Kuwaiti National Assembly Resulting from the Phenomenon of Political Change Accompanying the Results of the 2020 Parliamentary Elections

Haila Al-Mekaimi

Abstract

Objective: This research seeks to examine the impact of the political change - which emerged from the recent Kuwaiti parliamentary elections for the sixteenth legislative term held on December 5, 2020 - on the characteristics of the new legislative elite. **Methods:** This study applied the approach of the political elite to identify the characteristics of the new legislative elite, and it relied on the primary and secondary resources, such as books, scientific research and field work represented in conducting personal interviews with a number of candidates and analysts involved in the latest elections. **Results:** The results showed that the new legislative elite is a young, educated, reformist, and conservative elite that lacks female representation. **Conclusion:** This new legislative elite adopts a reformist discourse, which will have the greatest impact on its future relationship with the executive authority. This elite is also affected by the changes in the surrounding environment, especially the Corona pandemic and the waves of reform that arise in the region from time to time.

Keywords: Kuwait's National Assembly, Political Opposition, Political Change, The Five-Constituency and One-Vote System, Primary Elections.

سمات النخبة التشريعية لمجلس الأمة الكويتي السادس عشر الناتجة إثر ظاهرة التغيير السياسي المصاحبة لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2020

هيلة حمد المكيمي(*)

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر ظاهرة التغيير- التي جاءت بفعل الانتخابات البرلمانية الكويتية الأخيرة للفصل التشريعي السادس عشر والتي أُجريت في 5 ديسمبر 2020 – في سمات النخبة التشريعية الجديدة. **المنهجية:** اعتمدت هذه الدراسة على منهج النخبة السياسية لتعرف سمات النخبة التشريعية الجديدة التي جاءت على أثر ظاهرة التغيير السياسي التي شهدتها الإنتخابات البرلمانية الكويتية في عام 2020. وقد سعت هذه الدراسة الى جمع المادة العلمية من المصادر الثانوية كالكتب والدراسات البحثية، بالإضافة الى المصادر الأولية المتمثلة في الصحف والبيانات الرسمية والمقابلات الشخصية مع عدد من المرشحين والمحللين المعنيين في الشأن الانتخابي. **النتائج:** ان النخبة التشريعية الجديدة هي نخبة شابة متعلمة إصلاحية محافظة، مع غياب كامل للتمثيل النسائي. **الخلاصة:** تؤكد نتائج الدراسة أن تلك النخبة التشريعية الجديدة تتبنى خطاباً إصلاحياً؛ مما سيكون له أكبر الأثر في علاقتها المستقبلية مع السلطة التنفيذية. كما أن تلك النخبة تتأثر بمتغيرات البيئة المحيطة، لاسيما جائحة كورونا وموجات الإصلاح التي تهب على المنطقة من آن إلى آخر.

المصطلحات الأساسية: مجلس الأمة الكويتي، المعارضة السياسية، التغيير السياسي، نظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، التشاوريات.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
Email: haila.almekaimi@ku.edu.kw

مقدمة:

في الخامس من ديسمبر من العام 2020 أُجريت الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت للفصل التشريعي السادس عشر في تاريخ البلاد، وهي سابع انتخابات تُجرى وفق نظام الدوائر الانتخابية الخمس خلال ما يقارب السنوات العشر الماضية. وما يميز تلك الانتخابات أنها جاءت بعد حالة من الاستقرار السياسي؛ حيث تمكن المجلس السابق لعام 2016 من استيفاء مدته القانونية، وهي السنوات الأربع من دون أن يتعرض لحل ودعوة مبكرة للانتخابات، كما جرى عليه العرف السياسي في السابق. ففي غضون السنوات العشر الماضية، تعرض المجلس للحل في الأعوام 2006، و2008، و2009؛ وذلك بسبب خلافات ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما تعرض للإبطال مرتين على التوالي وفق أحكام قضائية، وذلك ما حصل مع المجلس المبطل الأول في فبراير 2012، والمجلس المبطل الثاني في ديسمبر 2012، أما المجلس الذي أُنتخب في العام 2013؛ فقد شهد حالة من الاستقرار النسبي استمرت لمدة ثلاث سنوات، ثم حُل بعد ذلك على خلفية تصاعد التوتر السياسي ما بين الحكومة والبرلمان. ففي 16 أكتوبر من العام 2016، حل المجلس على أثر تقديم عدد من النواب استجوابا لوزيري المالية والعدل. وعلى إثر ذلك، أُجريت الانتخابات البرلمانية في الكويت للمجلس الخامس عشر في العام 2016، وقد شهد عودة لبعض رموز المعارضة إلى الحياة النيابية. وعلى الرغم من حالة الصراع السياسي التي اتسمت بها العلاقة ما بين الحكومة و المعارضة النيابية في بداية ذلك المجلس، فإنه سرعان ما تمكنت الحكومة من فرض حالة الاستقرار السياسي وضمان تصويت الأغلبية النيابية لجميع قوانينها وبرامجها التنفيذية، حتى أصبحت تلك الحالة السمة الرئيسة التي ميزت ذلك المجلس، الذي يعد المجلس الوحيد منذ عام 2006 ، الذي تمكن من الاستمرار على قيد الحياة السياسية طوال السنوات النيابية الأربع الماضية.

المشكلة البحثية:

على الرغم من الحالة الاستثنائية للاستقرار السياسي ، التي حققها مجلس الأمة الكويتي الخامس عشر، التي من المفترض أن تلقى حالة من الاستحسان الشعبي، الذي يؤدي عادة الى تجديد الثقة الشعبية عبر إعادة الإنتخاب ، فإن ذلك لم يحصل في حالة الكويت. فقد جاءت النتائج صادمة لكثير من المراقبين السياسيين،

لاسيما أولئك الذين نشطوا في عمل استطلاعات الرأي خلال الانتخابات، مؤكدين أن التغيرات ستكون طفيفة، وأن عودة أغلبية نواب مجلس 2016 ستكون حتمية. وقد بلغت نسبة التغيير 61% وفق النتائج الرسمية، وذلك بعد خسارة 24 عضوا في المجلس السابق مقاعدهم في المجلس الجديد، في حين امتنع 7 منهم عن الترشح (وهم محمد الدلال، عبدالله الرومي، راكان النصف، طلال الجلال، مبارك الحريص، محمد الهدية، سعود الشويعر، والأسماء الثلاثة الأخيرة من النواب القبائل الذين خسروا في تشاورية القبيلة). وبذلك اقتصرت عودة النواب السابقين على 19 نائبا، في حين الأغلبية النيابية التي بلغت 31 نائبا هم عناصر جديدة انضمت إلى المجلس الجديد والأغلبية العظمى منهم قد تبنت خطابا اصلاحيا.

الأسئلة البحثية:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة البحثية، أهمها: ما أبرز سمات ظاهرة التغيير السياسي التي انعكست على تركيبة المجلس الجديد؟ وما الأسباب التي وقفت خلف تلك الظاهرة التي طالت 61% من تركيبة المجلس السابق؟ وكيف ستؤثر تلك النتائج في شكل العلاقة المرتقبة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل نتائج الانتخابات التشريعية للمجلس النيابي السادس عشر، و يترتب عليها تعرف على تركيبة المجلس الجديد وسماتها وطبيعة العلاقة التي سوف تجمع ما بين كلا السلطتين: التشريعية والتنفيذية. وبذلك فهذه الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف بحثية عدة، أهمها:

1- تعرف الأدبيات المرتبطة بظاهرة التغيير السياسي.

2 – تحليل طبيعة النخبة التشريعية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات للمجلس النيابي السادس عشر

3 – استشراف طبيعة العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على ضوء نتائج الانتخابات للمجلس النيابي السادس عشر..

الإطار النظري:

تشكل الأدبيات المرتبطة بمفهوم التغيير السياسي الإطار النظري لهذه الدراسة في سعيها إلى شرح طبيعة وسمات التغيير السياسي الذي طرأ على النخبة التشريعية في مجلس الأمة الكويتي إثر نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2020. فمن حيث اللغة، تختلف كلمة «التغيُّر» عن «التغيير»؛ ففي حين يعكس التغيُّر التحول من حال إلى حال، فإن التغيير اصطلاحاً يعبر عن تبدل أعمق، فهو يعني «جعل الشيء على غير ما كان عليه» (قراءات نظرية، 2016، ابريل 10). وفي علم السياسة، فإن التغيير السياسي يشير إلى مجمل التغييرات في البنى السياسية أو إلى جميع التفاعلات والعمليات السياسية بين الفاعلين السياسيين، التي تفضي إلى إعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الوحدة السياسية أو بين عدد من الوحدات السياسية (مقلد، وربيع، 1994). وهناك عدة عوامل تفضي إلى التغيير السياسي، أهمها: (1) توجهات الرأي العام. (2) انتقال نفوذ الحزب وقوته أو الحركات الاجتماعية أو جماعات المصالح من الإطار الخاص إلى إطار الدولة. (3) إعادة توزيع السلطة إما بالانتخابات وإما بالانقلابات. (4) الضغوط الخارجية المباشرة من دول أو منظمات، أو غير المباشرة بفعل التطورات الإقليمية والدولية (بركات وآخرون، 1987، 264-270). يركز صموئيل هنتغتون على البعد المؤسسي في التحديث السياسي وأهمية مأسسة المنظمات والإجراءات السياسية، وذلك يعني أهمية ارتباط عملية إقامة المؤسسات السياسية؛ كالأحزاب وغيرها، بالمشاركة السياسية التي تمنع العنف والفساد وتحقق الاستقرار والتنمية. وتُقاس كفاءة النظام السياسي بأربعة معايير، تتمثل في: القدرة على التكيف، التشعب في بنية النظام، الاستقلالية، التماسك. وبذلك تتميز الدول المتقدمة عن الدول النامية بدرجة الحكم وليس بشكل الحكم (هنتغتون، 2017، 58-118) كذلك الحال مع كلود ولش الذي أكد أن التحديث يهدف إلى إقامة مجتمع متطور، وذلك من خلال الاستخدام الحكيم للموارد، وأبرز سمات ذلك المجتمع هي: «التحضر واتساع المدن، والحراك الاجتماعي، وانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة، وتزايد الاعتماد المتبادل في المجتمع» (القصبي، 2006، 39). ومع تزايد الشعور والارتباط بالتاريخ والمنطقة والهوية القومية للدولة، والأساطير، فإن الانتماءات للهويات ما دون الدولة بما في ذلك الهوية الطائفية والعشائرية والقبلية ستظل قائمة ولن تختفي إلا أنها مع مرور الوقت سوف تفقد العديد من وظائفها، وتصبح تابعة للمجتمع القومي. فعملية التحديث «تتضمن تقويضاً لكثير من عناصر المجتمع التقليدي؛ باعتبار ذلك حتمية لا مفر منها، تفرضها عملية التغير» (القصبي، 2006، 39). كما تبين من التعريف

السابق لمفهوم التحديث السياسي، أنه يراهن على ضرورة تجاوز النخب السياسية هويات ما دون الدولة. وبفعل الارتباط العميق للنخب السياسية الكويتية، لاسيما النخب البرلمانية، بتلك الهويات، فإن الإطار النظري للدراسة يرتبط كذلك بعلاقة تلك الهويات الاجتماعية بالعملية السياسية والانتخابية. والأغلبية العظمى من الدراسات الغربية، تناولت القبلية ضمن مفهوم المجتمع التقليدي الذي لا بد من تجاوزه في سبيل تحقيق الحداثة السياسية. فعلى سبيل المثال، أكد عالم الاجتماع الأمريكي دانيال لرنر صاحب نظرية «اجتياز المجتمع التقليدي»، على أن القبلية في المجتمعات النامية تمثل المجتمع التقليدي، الذي لن يتمكن من بلوغ الحداثة السياسية حتى تنصهر تلك الهويات من خلال الطبقات المجتمعية في حالة المجتمع الحديث. وذلك يعتبر شرطاً رئيساً لنجاح المؤسسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية (Lerner, 1958). أما الدراسات العربية؛ فتكتب لابن خلدون الريادة في تناول مفهوم العصبية، الذي يرمز إلى الولاء القبلي أو الوطني أو المجتمعي، الذي يشكل التضامن الجماعي. وعلى تلك العصبية تقام دورة حياة الدولة، التي تتمثل في طور الظفر والاستيلاء على الحكم، وطور الاستبداد والانفراد بالسلطة، وطور الفراغ والدعة وجني ثمرات الملك، وطور القنوع والمسالمة، وطور الهرم والانقراض بسبب التبذير والإسراف (الجابري، 2001، 143-233). ويرى محمد بن صنيتان أن العصبية كفيلة بتحويل القبيلة من شتات إلى كتلة بشرية متحدة تقوم على التناصر ووحدة الدم (بن صنيتان، 2008، 50-55). ويفرق عبدالله الغذامي بين القبيلة والقبائلية. فالقبيلة مكون اجتماعي ظهر بفعل الظروف الطبيعية للتكوينات البشرية الساعية إلى البقاء والتضامن الوجودي. أما القبائلية؛ فهي مفهوم إقصائي غير محايد، يهدف إلى التمايز كما هو الحال مع الطائفية والمذهبية والشعبوية. (الغذامي، 2016، 13-70). أما محمد عابد الجابري؛ فقد رأى أن القبلية والعقيدة والغنيمة لاتزال تؤدي دوراً رئيساً في السلوك السياسي الجمعي العربي، حتى في الدولة العربية الحديثة. (الجابري، 1990: 43-52) أما أستاذ علم الاجتماع الكويتي خلدون النقيب؛ فقد هاجم المنهج الغربي القائم على اعتبار القبلية حالة تقليدية على أنه منهج «تبسيطي وساذج». ويرى أن القبلية وغيرها من النظم التقليدية لا تختفي، وأن لديها القدرة على التكيف والتطور من دون اتباع خطط محددة بل ناتجة من التشكل في أثناء ديناميات التغير الاجتماعي محققة طغيان القبلية على الطبقية، وتلك هي الحالة في معظم الدول العربية بما فيها الكويت (النقيب، 1996، 7-56).

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية تقييم الديمقراطية الكويتية، التي تعتبر علامة فارقة في ديمقراطيات المنطقة العربية. تناولت دراسة غانم النجار «مدخل للتطور السياسي في الكويت» الأسس والمراحل التاريخية للتطور السياسي والاقتصادي في الكويت، وقد ركزت على تحليل الطبيعة المبكرة للديمقراطية الكويتية من خلال تناول الأحداث التي بدأت المؤسسة السياسية فيها بالظهور والتفاعل على المسرح السياسي الكويتي. وجاء ذلك التحليل مرتكزاً على الديناميات الاجتماعية في المجتمع الكويتي (النجار، 2000). أما دراسة ولاء البحيري؛ فقد تبنت المدرسة البنيوية في التحليل من خلال استعراض العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الكويت. وتتمثل العوامل الداخلية في عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، أما العوامل الخارجية؛ فتتمثل في الضغوط الغربية وثورة المعلومات. (البحيري، 2008). أما الدراسات التي تناولت تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة؛ فمنها دراسة محمود حربي في تقييم مسيرة الديمقراطية الكويتية من خلال تسليط الضوء على تحليل نتائج انتخابات مجلس الأمة 2016. وكان أبرز نتائجها خسارة القبائل الكبيرة عددياً في الدائرتين الرابعة والخامسة ، وتزايد تمثيل القبائل الصغيرة عددياً، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي (حربي، 2017). كما تناولت دراسة كمال الدين عثمان وعبدالله الغانم تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام 2009، التي كشفت انحسار نفوذ الإسلاميين في تلك الانتخابات وتصاعد نفوذ المعارضة ونجاح المرأة الكويتية في الوصول إلى البرلمان؛ كجزء من ظاهرة التغيير آنذاك (عثمان، والغانم، 2012، 19-109). كذلك الحال مع دراسة عبدالله العنزي وإبراهيم الهدبان ومازن غرايبة، التي سلطت الضوء على تحليل مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين خلال الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام 2006، التي ركزت على قضايا الإصلاح والمساواة السياسية ومشاركة المرأة وتعديل الدوائر الانتخابية والمحافظة على الفوائد المالية وحسن توظيفها (العنزي وآخرون، 2010، 17-50). كذلك تناولت الدراسات باللغة الإنجليزية التحولات الديمقراطية في الكويت، ومنها دراسة داريل آر أجلين وجيمس رودولف، التي ركزت على الأسس العامة التي تقوم عليها دولة الكويت بما في ذلك النظام السياسي والحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أهمية السياسة الخارجية الكويتية (Eglin & Rudolph, 1984, 73 - 141). تناولت دراسة إنثوني هـ كوردسمان، جميع التحديات الداخلية والخارجية، التي تلعب دورا رئيساً في تحديد شكل النظام السياسي، ومن بين التحديات الداخلية خلل

التركيبة السكانية والانقسامات القبلية والطائفية والحاجة الملحّة إلى تنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز الحريات والمعارضة السلمية، أما التحديات الخارجية؛ فتمثلت في المشكلات الإقليمية وضرورة تعزيز جميع المؤسسات الأمنية، بما فيها القوات البرية والجوية والبحرية (Cordesman, 1997) . أما دراسة ناثان جي براون؛ فقد ركزت على أهمية تعزيز الحوكمة والمحاسبة ومحاربة الفساد في التجارب الديمقراطية العربية، بما فيها التجربة الكويتية. وتطرقت الدراسة للتجربة الكويتية المبكرة في تبني الدستور في منطقة لا تعترف بالدساتير المكتوبة؛ مما يعد إضافة مهمة في تجربة الكويت الديمقراطية. وبذلك أصبح من المهم تبني المعايير الدولية في الحوكمة حتى لا تتحول الدساتير إلى أدوات لتعزيز الأنظمة السلطوية والسلطة المركزية (Brown, 2002).

فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفروض، أهمها:

– تؤدي مطالب التغيير السياسي دوراً مهماً في توجيه السلوك الانتخابي، الذي يؤثر بدوره بشكل مباشر في مخرجات العملية الانتخابية وسمات النخبة البرلمانية.

– تعتبر قضايا الإصلاح السياسي، المتمثلة في محاربة الفساد وتحقيق الشفافية والحوكمة والعدالة عاملاً مؤثراً في الاتجاه التصويتي للهيئة الناخبة والمخرجات النهائية للانتخابات البرلمانية.

وسيختبر هذان الفرضان من خلال القسمين الرئيسين للبحث، فالقسم الأول يستعرض متغيرات النخبة البرلمانية الجديدة، والقسم الثاني يتناول تحليل نتائج الانتخابات وفق الدوائر الانتخابية، وقد راوحت نسبة التغيير ما بين 50% و70% في الدوائر الخمس.

المنهج البحثي:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج النخبة السياسية لتعرّف سمات النخبة التشريعية الجديدة، التي جاءت على أثر ظاهرة التغيير السياسي التي شهدتها الانتخابات البرلمانية الكويتية في العام 2020. وتشمل متغيرات النخبة التشريعية التركيبة السياسية والاجتماعية والعمرية والتعليمية والتوجهات السياسية. ويركز منهج النخبة على دراسة مجموعة بشرية صغيرة العدد نسبياً من صناع القرار؛ حيث يعتبر تحدياً لمنهج الجماعة؛ وذلك لإبرازه نفوذ وتأثير مجموعة صغيرة معنيّة بالمساهمة

في صناعة القرار السياسي (المنوفي، 1987، 73). وقد سعت هذه الدراسة إلى جمع المادة العلمية من خلال المصادر الثانوية؛ كالكتب والأبحاث العلمية، بالإضافة إلى المصادر الأولية والعمل الميداني المتمثل في إجراء اللقاءات الشخصية مع المرشحين والمحللين السياسيين المعنيين في الشأن الانتخابي.

القسم الأول- سمات النخبة التشريعية لمجلس الأمة الكويتي السادس عشر:

يتناول هذا القسم متغيرات النخبة التشريعية، بما في ذلك مطالب الإصلاح التي تفسر ظاهرة التغيير السياسي، وطبيعة التركيبة العمرية والتعليمية والسياسية والاجتماعية لنواب مجلس الأمة الكويتي المنتخب في 2020. وتعرّف تلك السمات يسهم في شرح أسباب الظاهرة الشبابية في المجلس الجديد، والموقف المتذبذب لنواب القبائل من التشاوريات ما بين الخروج عنها والالتزام بمخرجاتها، ودور العامل الخارجي والطبيعة الذكورية للمجلس والغياب الكامل للمرأة عن عضوية المجلس.

أ - سمة الإصلاح ومحاربة الفساد:

سادت مطالب الإصلاح ومحاربة الفساد البرامج الانتخابية للأغلبية العظمى من المرشحين للانتخابات البرلمانية لعام 2020. وقد رصدت جريدة الجريدة، وهي إحدى الصحف المحلية، أن «محاربة الفساد» كانت العامل المشترك لجميع البرامج الانتخابية (التركي، 2020، نوفمبر2). وبذلك فإن تلك المطالبات تقف خلف ظاهرة التغيير السياسي التي فاقت 60 % بالنسبة إلى التركيبة الجديدة للمجلس النيابي. فقد تزامنت الدعوة إلى تلك الانتخابات مع تفجر العديد من قضايا الفساد التي تناولتها وسائل الإعلام المحلية، التي وقف المجلس السابق عاجزاً عن المحاولات الجادة لمحاربتها. ومن أبرز قضايا الفساد تلك ما عرف بقضية «ضيافة الداخلية»، وصندوق الجيش، والصندوق الماليزي. ففي عام 2017 كشف المدققون الماليون من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية تضخم المبالغ المالية التي صُرفت على بنود الضيافة والهدايا في الوزارة؛ حيث وجهت الاتهامات إلى عدد من المسؤولين في الوزارة والشركات الخاصة («ضيافة الداخلية.. أحكام بالحبس ورد ملايين الدنانير للدولة». 2020، أغسطس 18. جريدة الجريدة). وفي عام 2019، تقدم وزير الدفاع الأسبق الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح ببلاغ إلى النيابة العامة حول تجاوزات مالية بلغت 800 مليون دولار في صندوق لمساعدة العسكريين في وزارة الدفاع، عرفت لاحقاً بـ «قضية صندوق الجيش» («وزير الدفاع يحيل مخالفات صندوق الجيش إلى النائب العام». 2019، سبتمبر14. جريدة

القبس). أما أزمة الصندوق الماليزي؛ فقد ظهرت في ماليزيا في عام 2015 على إثر اتهام مسؤول ماليزي رفيع بتحويل أموال من أحد الصناديق السيادية الماليزية إلى حساباته الخاصة من خلال غسل الأموال عبر العديد من الدول. وتفجرت تلك القضية لاحقاً في الكويت في عام 2020؛ إثر ورود أخبار باضطلاع أطراف حكومية بشبهات غسل الأموال، تلك المرتبطة بالصندوق الماليزي («هكذا غسلت أموال الصندوق الماليزي بالكويت». 2020، يونيو9. جريدة القبس). كما تفجرت قضايا فساد أخرى ارتبطت مع تفشي فيروس كورونا، لاسيما أزمة التركيبة السكانية وفضيحة الإقامات، التي تورط فيها عدد من نواب المجلس السابق، وعرفت بقضية النائب البنغالي، الذي كان يقوم ببيع الإقامات على أبناء جاليته الراغبين بالعمل في الكويت (الشراكي وآخرون، 2020، يونيو6). ومن الجدير بالذكر، أن جميع تلك القضايا تمت إحالتها إلى القضاء؛ حيث تجرى محاكمة جميع المتطورين فيها. بل إن أبرز دلائل ظاهرة التغيير السياسي التي كانت تسعى إلى تغيير كامل النخبة السياسية هي ظاهرة سقوط نواب الخدمات ونواب الاستجوابات معاً. فقد جاء هذا السلوك التصويتي في إشارة واضحة إلى الرفض الشعبي التام للأغلبية العظمى من نواب المجلس السابق لعام 2016. فمن الجدير بالذكر أن الديمقراطية الكويتية تشتهر إقليمياً بقوة الاستجوابات وجرأتها كآخر أدوات المساءلة السياسية التي يستخدمها النواب للإطاحة بالوزراء الذين لا يروق لهم أداؤهم السياسي. وقد طالت تلك الاستجوابات جميع الوزراء من دون استثناء، بمن في ذلك الوزراء من الأسرة الحاكمة، وصولاً إلى رئيس الوزراء. وسقوط عشرة نواب ممن عرف عنهم كثرة تقديم الاستجوابات خلال مجلس 2016، دليل على أن الناخب الكويتي يرى أن بعض تلك الاستجوابات قد تكون غير جادة ولا تهدف إلى المصلحة العامة. وقد بلغ عدد الاستجوابات المقدمة 32 استجواباً في مجلس 2016، وعدد النواب الذين قدموا تلك الاستجوابات هو 19 نائباً، تمكن من النجاح منهم في الانتخابات 7 نواب فقط (تقريرخاص: تحليل نتائج انتخابات مجلس الأمة 2020. 2020، ديسمبر، التكامل للاستشارات) أما أبرز الذين قدموا الاستجوابات ولم يحالفهم الحظ في الانتخابات؛ فهم: رياض العدساني بواقع 9 استجوابات، والحميدي السبيعي 5 استجوابات، ومحمد هايف 4 استجوابات، وعادل الدمخي 3 استجوابات، واستجوابان لكل من عبدالوهاب البابطين وعمر الطبطبائي، واستجواب واحد لكل من صالح عاشور وخليل أبل، وفيصل الكندري وعودة الرويعي. وسوف تنعكس تلك السمة الإصلاحية على طبيعة عمل الحكومة؛ بحيث ستكون من أولوياتها محاربة الفساد والحوكمة الرشيدة.

ب - التركيبة العمرية و«الظاهرة الشبابية»:

تعتبر السمة العمرية والتعليمية إحدى السمات الرئيسة التي تعكس طبيعة النخبة التشريعية واهتماماتها الفكرية والخبرة العملية التي اكتسبتها من خلال عملها العام قبيل التحاقها بالعمل النيابي. ويشكل الحضور الشبابي السمة الرئيسة لنواب المجلس الحالي، الذين يبلغ عددهم 26 نائباً موزعين في الفئتين العمريتين الأربعينية والثلاثينية. (وهو موضح في جدول 1).

جدول (1)

التركيبة العمرية لنواب مجلس الأمة الـ 16 بحسب سنة الميلاد، الذين انتخبوا في عام 2020

سنة الميلاد	العمر	اسم النائب والدائرة الانتخابية	سنة الميلاد	العمر	اسم النائب والدائرة الانتخابية
1945	75	حمد الهرشاني (2)	1971	49	غنام الجمهور (4)- أحمد الشحومي (1)- صالح ذياب ومحمد الحويلة وأحمد مطيع (5)- بدر الملا (2)- مهلهل المضف- (3)
1950	70	سيد عدنان عبدالصمد (1)	1972	48	أسامة المناور (3)
1951	69	بدر الحميدي(2)	1974	46	يوسف الغريب (1) مبارك الخجمة (5) فارس العتيبي (3)
1956	64	حمود العازمي (5)	1975	45	بدر الداهوم (5)- هشام الصالح (3)
1958	62	خليل الصالح (2) عبدالله الطريجي (1)	1976	44	ثامر السويط (4)
1959	61	شعيب المويزري(4) سعدون حماد (3)	1977	43	مبارك العرو(3)
1960	60	حسن جوهر(1)	1978	42	علي القطان (1)
1961	59	صيفي الصيفي (5) مرزوق الخليفة (4)	1979	41	مساعد العارضي (4) أسامة الشاهين (1)

تابع/ جدول (1)

التركيبة العمرية لنواب مجلس الأمة الـ 16 بحسب سنة الميلاد، الذين انتخبوا في عام 2020

سنة الميلاد	العمر	اسم النائب والدائرة الانتخابية	سنة الميلاد	العمر	اسم النائب والدائرة الانتخابية
1963	57	عيسى الكندري (1) فرز الديحاني (4)	1981	39	عبدالكريم الكندري-مهند الساير- يوسف الفضالة (3)
1965	55	سعد الخنفور(4)	1982	38	محمد الراجحي (4)
1966	54	خالد مونس العتيبي (5)	1983	37	عبدالله المضف (1)
1967	53	سعود بوصليب (4)- أحمد الحمد (2)	1985	35	حمد روح الدين (1)
1968	52	مرزوق الغانم وخالد العنزي (2)- حمدان العازمي (5)	1986	34	عبدالعزيز الصقعبي (3) ناصر الدوسري (5)
1969	51	محمد المطير- سلمان العازمي (2)			
1970	50	حمد المطر (2) مبارك الحجرف (4)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة. جمعت المعلومات من الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي وحسابات النواب على الإنترنت.

ويبلغ عدد النواب الذين عمرهم فوق سن الستين 9 نواب (اثنان من النواب في السبعينيات من العمر، بالإضافة إلى 7 نواب في الستينيات من العمر)، وتضم الدائرة الثانية أكبر النواب سناً، وهما النائبان حمد الهرشاني وبدر الحميدي، بينما النائب سيد عدنان عبدالصمد ينتمي إلى الدائرة الأولى. وذلك يعكس الطبيعة المحافظة للدائرة الثانية، التي تعتبر أقل الدوائر التي شهدت ظاهرة التغيير، وبلغت 50%. أما الفئة الوسطية في العمر وتقع ما دون الستين عاماً؛ فقد بلغ عددها 15 نائباً في الخمسينيات في العمر، و18 نائباً في الأربعينيات من العمر، وبذلك يصل العدد إلى 33 نائباً موزعين في جميع الدوائر الانتخابية، وهي الفئات العمرية التي تمتاز بالخبرة العلمية والعملية والوظيفية. وتتمثل الفئة الشبابية بأعمار دون الخمسين عاماً، ويمثلها ما يقارب 26 نائباً (18 نائباً في الأربعينيات من العمر، و8 نواب في الثلاثينيات من العمر)، موزعين على النحو الآتي: تسعة نواب في الدائرة الثالثة،

وستة نواب في كل من الدائرتين الأولى والخامسة، وأربعة في الدائرة الرابعة، ونائب في الدائرة الثانية. ويرجع سبب ارتفاع عدد العناصر الشبابية في الدوائر: الثالثة والأولى والخامسة إلى أن هذه الدوائر تضم عدداً من المدن الجديدة التي تشكل الامتداد الحضري لمدينة الكويت، وتقطنها الأغلبية العظمى من الأسر الشابة الجديدة. وساهمت الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة من جراء جائحة كورونا في خفض تكاليف الحملات الانتخابية، وساهمت في إيصال أكبر عدد ممكن من الشباب الذين لا تتوافر لهم -عادة- الميزانيات الكبيرة للحملات الانتخابية. كما أن الحضور الشبابي يعكس الطبيعة الفتية للمجتمع الكويتي الذي يشكل فيه الشباب الأغلبية العظمى (المضف، 2021، مايو1). وتلك السمة الشبابية للنخبة التشريعية سوف تعكس طبيعة القضايا التي سوف يتبناها النواب، وستكون متعلقة بالتعليم والوظيفة والإسكان والصحة والخدمات العامة وتكاليف الزواج وحقوق المتقاعدين. وذلك يحتم على الحكومة الالتفات إلى قضايا الشباب ومعالجة قلق تلك الشريحة من المستقبل.

ج - التركيبة التعليمية والوظيفية «النخبة المتعلمة»:

يشكل المستوى التعليمي الذي يرتبط في كثير من الأحيان بالخبرة العملية سمة رئيسة للنخبة التشريعية. وتنعكس تلك الخبرة العلمية والعملية على طبيعة اهتمامات تلك النخبة في المجال التشريعي والمحاسبي والقانوني.

جدول (2)

التركيبة التعليمية والعمرية لنواب مجلس الأمة الـ 16 بحسب الدوائر لعام 2020

الدائرة 1 الاسم- الأصوات	التخصص- سنة الميلاد	الدائرة2 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	الدائرة3 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	االدائرة4 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	الدائرة5 الاسم -الأصوات	التخصص سنة الميلاد
حسن جوهر	علوم سياسية دكتوراه	مرزوق الغانم	هندسة	عبدالكريم الكندري	حقوق دكتوراه	شعيب المويزري	دبلوم علوم شرطية	حمدان العازمي	حقوق ماجستير
5849	1960	5179	1968	5585	1981	6200	1959	8387	1968
يوسف الغريب	إدارة ماجستير	محمد المطير	إدارة أعمال	أسامة المناور	حقوق	فايز غنام الجمهور	الشريعة	بدر الداهوم	شريعة دكتوراه
5064	1974	3456	1969	3858	1972	5774	1971	8371	1975

تابع/ جدول (2)

التركيبة التعليمية والعمرية لنواب مجلس الأمة الـ 16 بحسب الدوائر لعام 2020

الدائرة 1 الاسم- الأصوات	التخصص- سنة الميلاد	الدائرة2 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	الدائرة3 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	االدائرة4 الاسم- الأصوات	التخصص سنة الميلاد	الدائرة5 الاسم -الأصوات	التخصص سنة الميلاد
أحمد الشحومي 4129	حقوق دبلوم 1971	خليل الصالح 3117	دبلوم- الطيران المدني 1958	مهند الساير 3565	حقوق ماجستير 1981	مساعد العارضي 5750	مؤهل جامعي 1979	مبارك الخجمة 6801	حقوق ماجستير 1974
حمد روح الدين 3783	القانون دكتوراه 1985	حمد المطر 2903	هندسة دكتوراه 1970	هشام الصالح 3345	حقوق دكتوراه 1975	محمد الراجحي 5198	علوم شرطية 1982	صيفي الصيفي 6294	بكالوريوس جغرافيا 1961
عيسى الكندري 3398	دبلوم تجاري 1963	سلمان العازمي 2666	ثانوية عامة 1969	عبدالعزيز الصقعبي 3340	هندسة ماجستير 1986	سعود أبوصليب 5100	علوم شرطية 1967	خالد العتيبي 5387	علوم شرطية 1966
علي القطان 3320	تربية دكتوراه 1978	خالد العنزي 2565	الحقوق دكتوراه 1968	يوسف الفضالة 2992	ادارة أعمال 1981	ثامر السويط 4935	هندسة معمارية 1976	حمود العازمي 5347	طبيب 1956
عدنان عبدالصمد 3052	علوم سياسية 1950	بدر الحميدي 2534	دبلوم الطيران والإدارة 1951	مبارك العرو 2982	حقوق 1977	مرزوق الخليفة 4760	علوم عسكرية ماجستير 1961	صالح ذياب 5113	طبيب 1971
عبدالله الطريجي 2472	حقوق دكتوراه 1958	بدر الملا 2483	القانون دكتوراه 1971	سعدون حماد 2979	حقوق 1959	فرز الديحاني 4701	الحقوق 1963	ناصر الدوسري 4750	ع- شرطية / قانون 1986
عبدالله المضف 2437	إدارة أعمال 1983	حمد الهرشاني 2208	ثانوية عامة 1945	فارس العتيبي 2942	إدارة 1974	سعد الخنفور 4520	ثانوية عامة 1965	محمد الحويلة 4720	إدارة دكتوراه 1971
أسامة الشاهين 2167	حقوق ماجستير 1979	أحمد الحمد 2195	هندسة 1967	مهلهل المضف 2904	هندسة دبلوم 1971	مبارك الحجرف 4422	الحقوق ماجستير 1970	أحمد مطيع 4651	الشريعة دكتوراه 1971

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة- جمعت المعلومات من الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي وحسابات النواب على الإنترنت.

من خلال جدول (2)، يتبين أن هناك 13 عضواً يحملون شهادة الدكتوراه، والأغلبية العظمى يحملون الشهادة الجامعية، إلى جانب وجود أقلية لا تتعدى ثلاثة نواب ممن يحملون شهادة الثانوية العامة. وتتنوع الاختصاصات في عدة مجالات، من بينها العلوم السياسية، والقانون، والتربية وإدارة الأعمال والهندسة والطب وعلوم الطيران والعلوم الأمنية والشرطية. كما أن هناك 10 نواب من العاملين في وزارة الداخلية، وهناك 8 نواب من القطاع الخاص، بالإضافة إلى ستة نواب من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي. وذلك يدل على أن العمل البرلماني يعتبر جاذباً لأصحاب الشهادات العليا، كما أن السلوك التصويتي يعطي الأفضلية للمتعلمين للقيام بالدور التمثيلي والنيابي في التشريع والمراقبة. كما أن هذا العمل يعتبر جاذباً للعاملين في كلا القطاعين العام والخاص ولجميع التخصصات، سواء كانت الإنسانية أو العلمية البحتة؛ كالطب والهندسة. أما وجود عدد كبير من العاملين السابقين في وزارة الداخلية؛ فذلك بسبب طبيعة الوزارة الخدماتية؛ حيث يتعامل موظفوها مع قطاع كبير من الجمهور؛ مما يسهم في بناء شبكة العلاقات اللازمة التي يعول عليها المرشحون للبرلمان. (مجلس الأمة الكويتي، موقع مجلس الأمة، http://www.kna.kw/clt-html5/about.asp)

د - التركيبة السياسية «المعارضة»:

أسفرت نتيجة الانتخابات البرلمانية عن التركيبة السياسية للمجلس، وجاءت بطابع قبلي محافظ ذي أغلبية معارضة للحكومة؛ فالتيار المحافظ له النصيب الأوفر في التركيبة السياسية للمجلس، ويشمل الإخوان المسلمين والتيار السلفي وحلفاء التيار الإسلامي ونواب القبائل. وتقوم التركيبة السياسية في مجلس الأمة الكويتي على عدد من الانتماءات السياسية، تتمثل في: الشيعة، والتجار، والكتلة الوطنية، وحدس، والسلف، والجماعات المحافظة المتحالفة مع التيار الديني، والقبائل. (وهو ما يوضحه جدول 3).

جدول (3)

التركيبة السياسية لنواب مجلس الأمة الـ 16 لعام 2020

التركيبة السياسية	العدد	أسماء النواب
الشيعة (تيارات ومستقلون)	5	عدنان عبدالصمد (التحالف الوطني الإسلامي)، خليل الصالح (العدالة والسلام) هشام الصالح علي القطان، أحمد الحمد (الشيعة الأحسائية- مستقلون)
التجار	2	مرزوق الغانم محمد المطير (يحظى بدعم من بعض قواعد التيار السلفي)
مستقلون	3	بدر الحميدي، يوسف الفضالة، عبدالكريم الكندري
الكتلة الوطنية	6	حسن جوهر، حمد روح الدين، عبدالله المضف مهلهل المضف، بدر الملا، مهند الساير
حدس	3	أسامة الشاهين، حمد المطر، عبدالعزيز الصقعبي
السلف	5	أحمد مطيع، فايز غنام الجمهور وصالح ذياب (سلف مستقل أقرب إلى المعارضة) بدر الداهوم، أسامة المناور(ثوابت الأمة)
متحالفون مع التيار الإسلامي	3	عبدالله الطريجي. عيسى الكندري، فارس سعد العتيبي
القبائل	23 موزعين:	
العوازم	5	يوسف الغريب، احمد الشحومي، (الدائرة1)، سلمان الحليلة (الدائرة2) حمدان العازمي، حمود مبرك العازمي، (الدائرة 5)
المطران	4	مبارك العرو (الدائرة3)، مساعد العارضي،سعود أبوصليب، فرز الديحاني (الدائرة4)
الرشايدة	3	شعيب المويزري، محمد الراجحي، سعد الخنفور، (الدائرة 4)
العجمان	4	مبارك الحجرف (الدائرة 4)، مبارك الخجمة، صيفي الصيفي، محمد الحويلة (الدائرة 5)
العتبان	2	سعدون حماد (الدائرة 3)، خالد مونس العتيبي (الدائرة 5)
عنزة	1	خالد عايد العنزي (الدائرة2)

تابع/ جدول (3)

التركيبة السياسية لنواب مجلس الأمة الـ 16 لعام 2020

التركيبة السياسية	العدد	أسماء النواب
الهرشان	1	حمد الهرشاني (الدائرة2)
ظفير	1	ثامر السويط (الدائرة 4)
شمر	1	مرزوق الخليفة (الدائرة 4)
الدواسر	1	ناصر الدوسري (الدائرة 5)
إجمالي	50	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة، عبارة عن تلخيص للمعلومات التي وردت في متن الدراسة.

1 - **الكتلة الشيعية:** حافظت الكتلة الشيعية على حضورها مع بعض التغييرات في التمثيل؛ فالتحالف الإسلامي الوطني خسر مقعده الثاني في الدائرة الثالثة بخسارة خليل أبل، وبذلك استمر التمثيل بمقعد واحد للنائب عدنان عبدالصمد، كما خسر تجمع العدالة والسلام مقعده الثاني بخروج صالح عاشور واستمرار خليل الصالح في الدائرة الثانية. ولكن أسهم تجمع العدالة والسلام في نجاح هشام الصالح (عاشور، 2021، يناير7). كما تمكنت الجماعة الأحسائية الشيعية من إيصال مرشحين لها، هما علي القطان وأحمد الحمد.

2 - **كتلة التجار:** يمثلهم محمد المطير ومرزوق الغانم، لاسيما أن والده هو علي الغانم الرئيس الأسبق لغرفة تجارة وصناعة الكويت. ومما لاشك فيه أن هناك عدداً من النواب يمثلون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح الكتلة التجارية في جميع الدوائر وبخاصة الدائرة الثانية؛ بفعل الثقل الاجتماعي للكتلة التجارية في تلك الدائرة. كما أن هناك 8 من النواب من العاملين في القطاع الخاص.

3 - **حدس:** هي «الحركة الدستورية الإسلامية»، وهي الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين المنتمين إلى التيار المحافظ. التي حافظت على مقاعدها الثلاثة مع تغير أسماء بعض النواب. ففي حين حافظ أسامة الشاهين على مقعده في الدائرة الأولى، خسر النائب السابق عبدالله فهاد العنزي مقعده في الدائرة الرابعة، وأعلن النائب السابق محمد الدلال في الدائرة الثالثة عدم رغبته في خوض الانتخابات

لينجح بدلاً منهما كل من حمد المطر من الدائرة الثانية وعبدالعزيز الصقعبي من الدائرة الثالثة (الشاهين، 2021، فبراير15).

4 - **السلف:** على الرغم من الخسارة الثقيلة التي مني بها التيار السلفي بعد خسارة عادل الدمخي في الأولى، ومحمد هايف المطيري في الرابعة، ونايف مرداس العجمي في الخامسة، فإن التيار السلفي استمر ممثلاً بالعديد من الشخصيات المتحالفة معه، وذلك بفعل الفروع العديدة المنبثقة عنه. فعلى حد تعبير الباحث السياسي عبدالله خالد الغانم، ينقسم التيار السلفي في الكويت إلى عدة جماعات، وهي ضمن الأقسام الكبرى للحركة السلفية القريبة إلى الجماعة الجامية (الغانم، 2021، يناير7). وعادة ما يقوم التيار السلفي بتحديد مواقفه السياسية بناء على التقدير للمصلحة والمفسدة (Pall, 2018, April23). وبفعل تلك التفريعات من الحركة السلفية، فقد مثلها ما يقارب 9 شخصيات، هي: محمد المطير يحظى بدعم من بعض قواعد التيار السلفي لاسيما في حال عدم نزول مرشحين من السلف، وفي الدائرة الثالثة ذهبت قواعد النائب السابق فيصل المسلم للنائب فارس العتيبي، كما دعمت قواعد النائب السابق وليد الطبطبائي النائب أسامة المناور، بالإضافة إلى كل من وليد الغانم وعمار العجمي اللذين لم يحالفهما الحظ. وينتمي كل من أحمد مطيع وفايز الجمهور وصالح ذياب إلى التيار السلفي المستقل الأقرب إلى المعارضة، بينما ينتمي بدر الداهوم إلى التيار السلفي المعارض. وهناك كذلك الشخصيات المتحالفة مع التيار المحافظ، ومنهم عيسى الكندري الذي يحظى بدعم من جماعة إحياء التراث، في حين يحظى عبدالله الطريجي بدعم التيار المحافظ في بعض الأحيان في الدائرة الأولى (الطريجي، 2021، مايو1). وتلك التركيبة السياسية سوف تؤثر على طريقة تشكيل الحكومة؛ بحيث يسعى رئيس الوزراء القادم إلى محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من النواب للدخول في التشكيل الحكومي الجديد لضمان التعاون ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

هـ - التركيبة الاجتماعية:

أتت التركيبة الاجتماعية لتشكل الهوية الأساسية لتركيبة المجلس التي تعتبر أكثر تمثيلاً من التركيبة السياسية. فالقاعدة الاجتماعية تعتبر المنطلق الأساسي الذي ترتكز عليه الأغلبية العظمى من المرشحين؛ حيث ضمنت لهم الوصول إلى المقاعد النيابية. وتميل التركيبة الاجتماعية لمصلحة أبناء القبائل، الذين تمكنوا من

الهيمنة على 29 مقعداً في مقابل 21 مقعداً لأبناء الحضر. (وهو ما يوضحه جدول 4). وسوف تدفع تلك التركيبة الاجتماعية إلى سعي الحكومة وبعض النواب من التيار الوطني إلى تبني مشاريع جديدة للدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي حتى يتم تجاوز ذلك التقسيم الاجتماعي والانتقال إلى تعزيز الهويات المدنية والسياسية.

جدول (4)

التركيبة الاجتماعية لنواب مجلس الأمة الـ 16 لعام 2020

التركيبة الاجتماعية	العدد	أسماء النواب ورقم الدائرة
الحضر-الشيعة	6	حسن جوهر، عدنان عبدالصمد، علي القطان (1) خليل الصالح، أحمد الحمد (2)، هشام الصالح (3)
الحضر- السنة	12	عبدالله الطريجي، أسامة الشاهين، عبدالله المضف،(1) حمد المطر، محمد المطير، مرزوق الغانم، بدر الحميدي، بدر الملا (2) عبدالعزيز الصقعبي، مهلهل المضف، مهند الساير، يوسف الفضالة (3)
الكنادرة	3	عيسى الكندري، حمد روح الدين، (1)، عبدالكريم الكندري (3)
العوازم	7	يوسف الغريب، أحمد الشحومي،(1)، سلمان الحليلة (2) حمدان العازمي، بدر الداهوم، حمود مبرك العازمي، أحمد مطيع العازمي (5)
المطران	6	مبارك العرو، (3)، صالح ذياب الشلاحي (5) فايز الجمهور، مساعد العارضي، سعود أبوصليب، فرز الديحاني، (4)
الرشايدة	4	أسامة المناور(3)، شعيب المويزري، محمد الراجحي، سعد الخنفور، (4)
العجمان	4	مبارك الحجرف (4)، مبارك الخجمة، صيفي الصيفي، محمد الحويلة (5)
العتبان	3	سعدون حماد، فارس العتيبي، (3)، خالد مونس العتيبي (5)
عنزة	1	خالد عايد العنزي (2)
الهرشان	1	حمد الهرشاني (2)
ظفير	1	ثامر السويط (4)
شمر	1	مرزوق الخليفة (4)
الدواسر	1	ناصر الدوسري (5)
الإجمالي	50	إجمالي النواب الحضر: الشيعة والسنة والكنادرة 21، في مقابل 29 لأبناء القبائل

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وهو تلخيص للمعلومات التي وردت في متن الدراسة.

1 - **التمثيل الحضري:** في الدوائر الأولى والثانية والثالثة، جاء موزعاً على ستة مقاعد للشيعة، و12 مقعداً للحضر السنة، بالإضافة إلى الكنادرة الذين تمكنوا من الحصول على ثلاثة مقاعد، وهي من العوائل الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

2 - **التمثيل القبلي:** تعتبر كل من قبيلة العوازم والمطير والرشايدة والعجمان ضمن القبائل ذات الكثافة العددية، في حين تأتي قبيلة عتيبة كقبيلة متوسطة العدد وصولاً إلى الأقليات القبلية، ويمثلها كل من عنزة، والهرشان، وظفير، وشمر، والدواسر، وبني قحطان والهواجر والسبيع. وفي هذه الانتخابات، حصلت قبيلة العوازم على سبعة مقاعد موزعة على الدوائر: الأولى والثانية والخامسة، وتعتبر الأخيرة الثقل الأكبر للقبيلة. وحصلت قبيلة المطير على ستة مقاعد في: الثالثة والرابعة والخامسة، وتعتبر الدائرة الرابعة مركز الثقل الاجتماعي للقبيلة. ومثلت قبيلة الرشايدة بأربعة مقاعد موزعة على الثالثة والرابعة، وتعتبر الأخيرة مركز الثقل الاجتماعي للقبيلة. أما قبيلة العجمان؛ فقد حصلت على أربعة مقاعد في الرابعة والخامسة، وتعتبر الأخيرة الارتكاز الأساسي للقبيلة. ومثلت قبيلة عتيبة بثلاثة مقاعد موزعة على الثالثة والخامسة، بالإضافة إلى مقعد واحد لكل من عنزة والهرشان وظفير وشمر والدواسر.

و - غياب العنصر النسائي:

في ظل ذلك الزخم الشبابي، لم تتمكن أي من المرشحات اللاتي بلغ عددهن ما يقارب 33 سيدة من الوصول إلى البرلمان، وكانت الأقرب المرشحة عالية الخالد التي خاضت الانتخابات البرلمانية للمرة الثانية محققة المركز الثالث عشر في الدائرة الثانية. أما البقية؛ فقد احتلوا مراكز متأخرة في ذيل القائمة، بمن فيهم النائب السابق صفاء الهاشم التي تراجعت عن مركزها الخامس في انتخابات 2016 إلى المركز الثلاثين. ويرجع البعض ذلك التراجع إلى عدم ثبات أداء الناخبة في البرلمان بسبب سرعة التغيير في المواقف السياسية لاسيما ما بين المعارضة والموالاة (حسون، 2020، ديسمبر10)، وبذلك فإن إعاقة الوصول النسائي إلى البرلمان ترجع إلى عوامل عدة، أهمها الصورة النمطية للأداء النسائي السابق غير المستقر؛ إذ دفعت الناخب إلى تعميمها على جميع المرشحات؛ مما لا ينسجم مع المزاج العام الذي كان متجهاً نحو التغيير والصوت المعارض (الجاسم، 2020، ديسمبر31). وذلك يعني أن الأداء النسائي في البرلمان يكون تحت المجهر المجتمعي بصورة أكثر تشدداً

من أداء الرجل الذي يدفع إلى معاقبة الجميع على أداء شخص واحد من خلال تعميم ذلك السلوك على جميع المرشحات. وعلى الرغم من أن المجتمع الكويتي تجاوز جدل المشروعية الدينية لمشاركة المرأة السياسية، فإن هناك بعض التيارات المحافظة التي تؤكد تعارض الشريعة الإسلامية مع مشاركة المرأة السياسية (عاشور، بيبي، 2020، ديسمبر31). أما ثاني تلك الأسباب؛ فهو يكمن في أداء المرشحات خلال الحملات الانتخابية، وتمثل في الخطاب المتحفظ والمهادن في كثير من الأحيان. كما أن ذلك الخطاب اقتصر على القضايا المجتمعية بعيداً عن قضايا الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، التي تصدَّر لها المرشحون الذكور. كما يشكل النظام الانتخابي القائم على الصوت الواحد عقبة رئيسة في وصول المرأة إلى البرلمان. فالصوت الواحد يمنع من إقامة أي تحالفات سياسية في تبادل الأصوات والتنسيق الانتخابي. وبذلك فإن نظام الصوت الواحد وغياب نظام الكوتا، والصورة النمطية وفقدان التنسيق النسائي في ظل المزاج العام الذي يجنح إلى تبني خطاب المعارضة والتغيير، جعل من المرأة ظاهرة موسمية انتخابية تظهر وتختفي من آن إلى آخر في المشهد التشريعي.

ز - دور العامل الخارجي في تشكيل النخبة التشريعية الجديدة:

أدى العامل الخارجي دوراً رئيساً في تشكيل طبيعة النخبة البرلمانية، وذلك من خلال ثلاث قضايا رئيسة، هي: الموجة الثانية من الربيع العربي، وجائحة كورونا، والانتخابات الرئاسية الأمريكية. فمن الجدير بالذكر أن موجة الربيع العربي الأولى في عام 2011 انقسمت ما بين ثورات عصفت بعدد من الأنظمة العربية، بالإضافة إلى احتجاجات جماهيرية طالت الأغلبية العظمى من الدول العربية بما فيها دولة الكويت. كذلك الحال مع الموجة الثانية في عام 2019، التي أثرت على النظامين في السودان والجزائر. وبرزت في لبنان والعراق مظاهرات شبابية عرفت بـ «ثورات تشرين» مطالبة بتغيير النظام الانتخابي وكامل النخبة السياسية؛ حيث اشتهرت مظاهرات لبنان بشعار «كلن يعني كلن». وقد انعكست تلك الأجواء الاحتجاجية على الكويت خلال الانتخابات البرلمانية؛ حيث ما يتردد عادة خلال الندوات الانتخابية المطالبة بالتغيير لكامل النخبة السياسية. وقد أكد الكاتب الصحافي الكويتي قيس الأسطى أن معظم المبادرات الجادة في محاربة الفساد انطلقت من قبل أشخاص؛ من أمثال فهد الراشد الذي كشف سرقة التأمينات الاجتماعية، وبلاغ الشيخ ناصر صباح الأحمد عن سرقة صندوق الجيش. ودفعه ذلك إلى التساؤل عن الدور الرقابي الغائب

لنواب مجلس الأمة لعام 2016، ولهذا بدأ تحذيره مبكراً لاحتمالية سقوطهم في الانتخابات القادمة حينما قال: «كل ما أرجوه من الإخوة النواب ألا يراهنوا كثيراً على عامل النسيان، وأن يدركوا أننا كشعب كويتي قادرون على استعارة بعض الشعارات السياسية من اللبنانيين، ما يعني أننا سنشهد في القريب العاجل كتابة شعار (كلن يعني كلن) في الكويت» (الأسطى، 2019، نوفمبر27). أما القضية الثانية التي تمثلت في جائحة كورونا؛ فقد كانت أحد أهم العوامل الخارجية التي أثرت في طبيعة النخبة التشريعية، لاسيما في ظل الظروف الصحية الصعبة التي أُجريت خلالها الانتخابات. وقد أسهمت الإجراءات الصحية التي فرضتها الحكومة في منع التجمعات من انتعاش الندوات الافتراضية وتقليل مصاريف الحملات الانتخابية، وكان ذلك في مصلحة المرشحين الشباب، لاسيما من ذوي الدخول المتوسطة. كما تكشفت خلال تلك الأزمة الكثير من قضايا الفساد وأهمها تجارة الإقامات وغسل الأموال التي تعهد المرشحون بمحاربتها في حال وصولهم إلى قبة البرلمان. وتمثلت القضية الثالثة في تزامن الانتخابات البرلمانية الكويتية مع وصول الرئيس الديمقراطي المنتخب جو بايدن ونائبته كامالا هاريس. وتعنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالتحولات الديمقراطية واستمرار العملية الانتخابية في دول الشرق الأوسط، لاسيما الدول الحليفة التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات ومصالح إستراتيجية (Duran, 2021, Jan28). وقد اكتسبت تلك العلاقة الكويتية – الأمريكية زخماً كبيراً في أعقاب قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي في عام 1991. ولذلك أصبحت السياسة الداخلية، لاسيما الانتخابات الديمقراطية في الكويت، تتأثر بصورة مباشرة بالعوامل الخارجية وبالعلاقات الكويتية مع الدول الحليفة التي ترى أهمية استمرار العملية الانتخابية كأحد العوامل الشرعية والداعمة لتوفير الحماية والأمن لمنطقة الخليج لضمان الإمدادات النفطية لدول العالم.

القسم الثاني- تحليل النتائج وفق الدوائر الانتخابية:

يتناول هذا القسم تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2020 لمجلس الأمة الكويتي وفق توزيع الدوائر الانتخابية. وقد بلغ إجمالي عدد الناخبين الذين شاركوا في عملية الاقتراع 567694 ناخباً وناخبة، بلغ عدد الذكور 273940، وبلغ عدد الإناث 293754، قاموا باختيار 50 نائباً من بين 326 مرشحاً، بمن فيهم 33 مرشحة. وبلغت نسبة التغيير ما يفوق الـ 60%، وسجلت الدائرتان الأولى والثالثة، أعلى نسبة تغيير بلغت 70% لكل منهما، فيما تساوت كل من الدائرتين الرابعة والخامسة بنسبة

تغيير بلغت 60%، واقتصرت نسبة التغيير في الثانية على 50% («إجمالي المرشحين والمرشحات .. لانتخابات 2020.» (2020، نوفمبر4. وكالة الأنباء الكويتية).

أولاً- الدائرة الأولى بنسبة تغيير 70%:

أ - إحصائية الدائرة: بلغ عدد الناخبين 84822 ناخباً (40552 ناخباً، 44270 ناخبة).

ب - تركيبة الدائرة: يشكل الحضر 82.2% مقابل 17.8% لناخبي القبائل في الدائرة. وتشكل قبيلة العوازم الثقل القبلي الأكبر في الدائرة الأولى، وذلك بإجمالي عدد أصوات يبلغ 11310 أصوات، أما مذهبياً؛ فالمكون السني يصل إلى 54.1% في مقابل المكون الشيعي الذي يبلغ 45.9%.

ج - تحليل النتائج: جاءت النتائج على نحو ما يوضحه جدول (2). ومن النواب العائدين من مجلس 2016: عيسى الكندري، وعدنان عبدالصمد، وأسامة الشاهين، ومن النواب السابقين من مجالس سابقة حسن جوهر، وأحمد الشحومي، وعبدالله الطريجي. أما الوجوه الجديدة؛ فتمثلت في كل من يوسف الغريب، وحمد روح الدين، وعلي القطان، وعبدالله المضف، وبذلك فإن إجمالي عدد النواب الجدد 7.

تمكن ثلاثة من المرشحين الشيعة من النجاح، وهم: حسن جوهر، وعلي القطان، وعدنان عبدالصمد. وحصد حسن جوهر المركز الأول، وشكل الخطاب الإعلامي الذي ارتكز على محاربة قضايا الفساد بما فيها مصروفات إدارة أزمة «كورونا» وشراء الكمامات والصندوق الماليزي سبباً رئيساً في حصوله على المقعد الأول واستقطاب أصوات كلا المكونين السني والشيعي. أما النائب علي القطان؛ فقد حاز المركز السادس، ويرجع فوزه في الانتخابات إلى تجربته السابقة في خوض الانتخابات والتفاف أبناء المكون الأحسائي الذي ينتمي له (القطان، 2021، مايو 4). ويرجع فوز النائب عدنان سيد عبدالصمد إلى قواعده الثابتة؛ كونه زعيم تيار سياسي، هو التحالف الإسلامي.

يعتبر المكون القبلي ممثلاً في قبيلة العوازم الأكثر تنظيماً ضمن المكونات السنية في الدائرة الأولى. وقد جرت تشاورية العوازم في سبتمبر 2020، وحصل على المركز الأول فيها يوسف الغريب بـ 2635 صوتاً ثم جاء في المركز الثاني أحمد الشحومي بـ 1832 صوتاً، وبذلك لم يتمكن العضوان السابقان من قبيلة العوازم

الترشح مجدداً، وهما مبارك سالم الحريص، ومحمد مروي الهدية. ويعود سبب فوزهما بالتشاورية إلى الثقل القبلي لفروعهما القبلية داخل القبيلة الواحدة، التي تُعرف بـ«الأفخاذ»؛ حيث ينتمي يوسف الغريب إلى فخذ المساحمة، وينتمي أحمد الشحومي لفخذ شقفة («تشاورية العوازم في الأولى تختار المرشحين يوسف الغريب وأحمد الشحومي». (2020، سبتمبر5). جريدة نبض. الكويت، «قبيلتا العوازم في الأولى وشمر في الرابعة تعقدان فرعيتهما». (2020 سبتمبر6) جريدة الجريدة. الكويت). يأتي بعد ذلك التمثيل العائلي للكنادرة الذين تبلغ أعدادهم ما يقارب 3000 صوت في الدائرة الأولى. وقد تمكن حمد روح الدين من الحصول على المركز الرابع بـ 3783 صوتاً، بينما حصل عيسى الكندري على المركز الخامس بـ 3398 صوتاً. وجاء تقدم حمد روح الدين وهو من مواليد 1985، على النائب السابق عيسى الكندري (مواليد1963) ترجمة للظاهرة الشبابية ولرغبة التغيير التي سادت أجواء الانتخابات. وترجع إعادة انتخاب عيسى الكندري إلى ثبات قواعده الانتخابية التي تمكن من خدمتها خلال المجالس السابقة في 2013، و2016 ولدعم جمعية إحياء التراث. ويرجع فوز عبدالله الطريجي إلى حصوله على دعم التيار المحافظ وبعض الرياضيين في الدائرة. أما عبدالله المضف (مواليد 1983)؛ فهو من المرشحين الشباب، واستمد قاعدته من منطقتي الدعية والشعب. وعلى الرغم من نزول المرشح الشاب عبدالله حسين الرومي- بدلا من النائب السابق عبدالله يوسف الرومي- وتمكنه من الحصول على 1118 صوتاً، فإن عبدالله المضف يعتبر من المستفيدين من عدم نزول عبدالله الرومي الذي يتشارك معه في القواعد الانتخابية في منطقتي الدعية والشعب (المضف، 2021، مايو1). ويعتبر المرشح أسامة عيسى الشاهين من النواب الشباب؛ فهو من مواليد 1979. ويرجع فوزه إلى ثبات قواعده الانتخابية المنتمية للحركة الدستورية الإسلامية.

ثانياً- الدائرة الثانية بنسبة تغيير 50%:

أ - إحصائية الدائرة: بلغ عدد الناخبين 64965 ناخباً (31303 ناخبين، 33662 ناخبة).

ب - تركيبة الدائرة: تعتبر الدائرة الثانية مركز ثقل لعدد من العوائل التجارية، بالإضافة إلى بعض الأقليات القبلية المنتمية لقبلية عنزة والهرشان وبني غانم والعوازم. كما أن هناك حضوراً محدوداً لبعض التيارات السياسية، بما في ذلك التيار الشيعي والليبرالي والإخوان وبعض القواعد السلفية.

ج- تحليل النتائج: جاءت النتائج على نحو ما يوضحه جدول (2). ومن النواب العائدين من مجلس 2016 فاز خمسة أعضاء، هم: مرزوق الغانم، ومحمد المطير، وبدر الملا، وخليل الصالح، وحمد الهرشاني، بينما تغيرت خمسة مقاعد؛ إذ فاز لأول مرة كل من بدر الحميدي، وأحمد الحمد، وخالد عايد العنزي، وسلمان الحليلة العازمي، في حين سبقت لحمد المطر عضوية المجلس المبطل الأول في فبراير 2012. وعزف النائب السابق راكان النصف عن النزول في الانتخابات، وخسر الانتخابات كل من خلف الدميثير (المركز 12) وعمر الطبطبائي (المركز 14) ورياض العدساني (المركز 16) وعودة الرويعي (المركز 20).

ويرجع سبب السقوط إلى ظاهرة التغيير السياسي وانجذاب الناخبين إلى الصوت المعارض؛ إذ كان موقع بعض النواب السابقين أقرب إلى الموالاة للحكومة. وقد كان نجاح مرزوق الغانم متوقعاً؛ وذلك لكونه رئيس مجلس الأمة السابق، هذا بالإضافة إلى القواعد الانتخابية الثابتة والداعمة والمتمثلة بالعوائل التجارية وغيرها من قطاعات شعبية وسياسية. كذلك الحال مع إعادة انتخاب بدر الملا الذي نجح المرة الأولى في الانتخابات التكميلية التي أجريت في عام 2019 (الغانم، 2021، يناير 7). بينما جاء فوز بدر الحميدي ضمن المفاجآت الانتخابية؛ وذلك بسبب عدم خوضه الانتخابات مسبقاً، واعتمد على رصيده في العمل الحكومي حينما شغل منصب وزير الأشغال والإسكان وخطابه الإعلامي نحو محاربة الفساد والإعلان عن رغبته المبكرة للترشح لمنصب رئيس مجلس الأمة. أما التوجهات المحافظة في الدائرة؛ فيمثلها حمد المطر ممثلاً عن حدس، والنائب محمد المطير المحسوب على الكتلة التجارية وأحد خيارات التيار السلفي، إلا أنه في انتخابات 2020 اتجهت الغالبية العظمى من أصوات ذلك التيار إلى مرشحيه، وهم: فهد المسعود، وعبدالرحمن المطوع (العبطان، 2021، مايو1). أما التمثيل الشيعي؛ فقد جاء ممثلاً بإعادة انتخاب النائب خليل الصالح الذي حصل على دعم تجمع «العدالة والسلام». أما النائب الشيعي الآخر؛ فهو أحمد الحمد الذي نجح بدعم القاعدة الأحسائية. وفي 5 سبتمبر 2020 أجريت تشاورية قبيلة العوازم، وفاز فيها سلمان الحليلة على منافسه راشد الهبيدة، وبذلك تمكن سلمان الحليلة من النجاح في الانتخابات البرلمانية؛ حيث حاز المركز الخامس («تشاورية حاشدة لـ الطنايا في الرابعة وعيال عطا في الأولى والثانية». (2020، سبتمبر7. جريدة الراي). كما مثّل القبائل أيضاً كل من خالد عايد العنزي، وحمد الهرشاني (الشمري، 2020، سبتمبر14).

ثالثاً- الدائرة الثالثة بنسبة تغيير 70%:

أ- إحصائية الدائرة: بلغ عدد الناخبين في الدائرة الثالثة 101492 ناخباً، يشكل الذكور منهم نسبة 46.5%، في حين تحتل النساء نسبة 53.5%.

ب - تركيبة الدائرة: تضم الدائرة جميع المكونات الاجتماعية والتيارات السياسية.

ج - تحليل النتائج: جاءت النتائج على نحو ما هو موضح في جدول (2). وشهدت الدائرة الثالثة نسبة تغيير كبيرة بلغت 70%، كما اتسم السلوك التصويتي بالتطرف؛ حيث أُلقي بستة نواب سابقين في ذيل قائمة المرشحين ممن لم يحالفهم النجاح بعد أن كانوا يتصدرون قائمة النجاح في انتخابات 2016، وأبرز مثال النائب السابق عبدالوهاب البابطين الذي كان يحتل المركز الأول في انتخابات 2016، وتراجع إلى المركز العشرين، وصفاء الهاشم التي كانت تحتل المركز الخامس في انتخابات 2016، وتراجعت إلى المركز الثلاثين. وجاء محمد الجبري في المركز (13) ، وخليل أبل في المركز (14)، وعبدالله الكندري في المركز (17) وأحمد الفضل في المركز (21). أما العائدون من المجلس السابق؛ فهم عبدالكريم الكندري، ويوسف الفضالة، وسعدون حماد، في حين امتنع النائب السابق محمد الدلال عن خوض الانتخابات.

تصدرت مجموعة المستقلين قائمة الدائرة، وشملت كلاً من عبدالكريم الكندري، ومهند الساير، ويوسف الفضالة، ومهلهل المضف، ويرتكز نجاح النواب بسبب الدعم العائلي ولتبنيهم خطاب الإصلاح والتغيير. ويعتبر مهلهل المضف قريباً من توجه المنبر الديمقراطي ومن الشخصيات التي اتجهت إليها قواعد النائب السابق عبدالوهاب البابطين، وذلك بسبب القرابة العائلية، وبعد تذبذب مواقف النائب السابق في الفترة الأخيرة من عمر المجلس. أما الإسلاميون؛ فقد اتجهت قاعدة النائب الأسبق وليد الطبطبائي إلى أسامة المناور ، واتجهت أصوات الإخوان المسلمين إلى مرشحهم عبدالعزيز الصقعبي (الغانم، 2021، يناير7). وكان من أبرز المرشحين الشيعة في الدائرة الثالثة خليل أبل، وإبراهيم دشتي وهشام الصالح؛ حيث كان الفوز من نصيب الأخير. وجاء التمثيل القبلي في الدائرة الثالثة لصالح ثلاث قبائل، هي: مطير وعتيبة والرشايدة؛ حيث جاء مبارك العرو المطيري بالمركز السابع. أما قبيلة عتيبة، التي تنقسم إلى فخذين رئيسين، هما البرقاوي الذي ينتمي إليه سعدون حماد ومحمد الجبري، والروق، الذي ينتمي إليه فارس سعد العتيبي؛ فقد جاءت نتائجها مفاجئة؛ إذ تراجع مركز سعدون حماد وهو من نواب الخدمات الذي كان يحتل المركز الثاني في انتخابات 2016، إلى المركز الثامن. كما

عصفت رياح التغيير بمقعد النائب ووزير الإعلام الأسبق محمد ناصر الجبري الذي احتل المركز الثالث عشر ليحل محله النائب فارس العتيبي الذي جاء في المركز التاسع، وتمكن من الفوز بفعل الدعم القبلي وقاعدة النائب السابق فيصل المسلم ودعم التيار الديني، وذلك ما يفسر الأصوات التي حصل عليها في مناطق ذلك التيار لاسيما كيفان والروضة (العتيبي، 2021، يناير4). أما قبيلة الرشايدة التي ينتمي إليها النائب أسامة المناور؛ فقد حظي ممثلهم بدعم من التيار الديني يفوق الثقل الاجتماعي للقبيلة في تلك الدائرة.

رابعاً- الدائرة الرابعة بنسبة تغيير 60%:

أ - إحصائية الدائرة: بلغ عدد الناخبين في الدائرة الرابعة 150193 ناخباً وناخبة.

ب - تركيبة الدائرة: تتميز الدائرة الرابعة بكثافة قبلية، لاسيما من قبيلتي المطير والرشايدة، بالإضافة إلى بعض الأقليات من الحضر والقبائل، وبخاصة الظفير والشمر والعجمان والعنزة.

ج - تحليل النتائج: جاءت النتائج على نحو ما هو موضح في جدول (2). شهدت الدائرة الرابعة نسبة تغيير بلغت 60%، وتمكن عدد من النواب السابقين من الحفاظ على كراسيهم، وهم شعيب المويزري، وسعد الخنفور، وثامر السويط ، ومبارك هيف الحجرف. في حين خسر في الانتخابات كل من محمد هايف المطيري (مركز11)، وعبدالله فهاد العنزي (مركز12) وعسكرالعنزي (مركز13)، وفراج العربيد (مركز 16)، وعلي الدقباسي (مركز34)، أما سعود الشويعر؛ فلم يشارك في الانتخابات بعد خسارته لتشاورية القبيلة لصالح يوسف البذالي.

وقد كان لقبيلتي الرشايدة والمطير النصيب الأكبر من مقاعد الدائرة الرابعة، ويمثل قبيلة الرشايدة كل من شعيب المويزري ، ومحمد الراجحي، وسعد الخنفور. ومن الجدير بالذكر أن قبيلة الرشايدة لم تخض الانتخابات الفرعية على الرغم من أن جميع المرشحين ينتمون إلى الفخذ ذاته، وهو فخذ صياد؛ حيث تنقسم قبيلة الرشايدة إلى ثلاثة أفخاذ رئيسة، هي: صياد والعونة والمهيمزات (المويزري، 2021، مايو1). وقد جاء فوز شعيب المويزري متوقعاً فهو من النواب السابقين في المجلس، وعُرف بخطابه المعارض، في حين عُرف سعد الخنفور بتقديمه الخدمات لأبناء الدائرة، ويعتبر فوز محمد الراجحي (مواليد 1982) من مفاجآت هذه الدائرة؛ وذلك لصغر سنه وحصوله على المركز الرابع. ويرجع البعض فوزه إلى حرصه على التواصل وتقديمه للخدمات لأبناء الدائرة. أما قبيلة المطير؛ فقد اعتمدت في تمثيلها النيابي

على التشاوريات؛ حتى تمنع تفرق الأصوات الذي يؤثر في تمثيلها البرلماني كما حدث في الانتخابات السابقة. ففي 14 سبتمبر 2020، أُجريت تشاورية قبيلة مطير في الدائرة الرابعة، ورشح كل فخذ من القبيلة مرشحاً واحداً، وزكى فخذ «أولاد علي» فايز غنام الجمهور، وزكى فخذ «واصل» مساعد العارضي، وزكى فخذ «علوي» سعود أبوصليب، وزكى فخذ «الدياحين» فرز الديحاني، وزكى فخذ «ميمون-العبادل» نايف بن شرار. وتمكن من الفوز كل من فايز الجمهور ومساعد العارضي وسعود أبوصليب وفرز الديحاني. أما المرشح نايف بن شرار؛ فقد حصل على المركز الخامس عشر بعدد أصوات، مقداره 3414 صوتاً («2020 الانتخابات العامة الكويتية.» (د.ت) . موقع المعرفة. https://www.marefa.org). وكان للأقليات القبلية، ولاسيما ظفير وشمر والعجمان، نصيب في الدائرة الخامسة بواقع مقعد لكل قبيلة، وقد جاءت أيضاً كأحد مخرجات التشاوريات وإن لم تلتزم بها بشكل كبير. ففي 26 سبتمبر 2020، أُجريت تشاورية ظفير في الدائرة الرابعة وشارك فيها 13 مرشحاً، وفاز بها ثامر السويط بفارق كبير عن منافسيه خالد الشليمي وحسين الجليعيب السعيدي. وتمكن ثامر السويط من الحصول على المقعد السادس. وفي 16 نوفمبر 2020، أجريت تشاورية العجمان، وانتهت بفوز مبارك هيف الحجرف برصيد 1091 صوتاً («ظفير الرابعة.. زكت ثامر». (2020، سبتمبر27). جريدة الراي. الكويت). وفي 5 سبتمبر 2020 أجريت تشاورية شمر وتمت تزكية سلطان اللغيصم بعد حصوله على 762 صوتاً، في حين حصل مرزوق الخليفة على 732 صوتاً. وعلى إثر ذلك قام مرزوق الخليفة بالطعن في نتائج التشاورية؛ لاعتقاده بوجود تلاعب بالأصوات. وبعد رفض اللجنة النظر في الطعن، أعلن مرزوق الخليفة نزوله للانتخابات لعدم حيادية اللجنة وتمكن من الفوز في الانتخابات البرلمانية بعد حصوله على المركز السابع ، في حين حصل اللغيصم على المركز السابع عشر. (الشمري، 2020، سبتمبر14).

خامساً- الدائرة الخامسة بنسبة تغيير 60%:

أ - إحصائية الدائرة: بلغ عدد الناخبين في الدائرة الخامسة 166222 ناخباً، عدد الذكور 84777 ناخباً، وعدد الإناث 81445 ناخبة.

ب - تركيبة الدائرة: تتميز الدائرة اجتماعياً بالثقل القبلي لقبيلتي العوازم والعجمان، بالإضافة إلى أقليات من الحضر والقبائل، بما في ذلك قبائل العتيبة والمطير والدواسر وغيرها.

ج - تحليل النتائج: جاءت النتائج على نحو ما هو موضح في جدول (2). وشهدت الدائرة نسبة تغيير بلغت 60%؛ حيث تمكن أربعة من النواب السابقين من الحفاظ على كراسيهم، وهم: حمدان العازمي، ومحمد الحويلة، وخالد العتيبي، وناصر الدوسري. وفي حين امتنع النائب السابق طلال الجلال من المشاركة في الانتخابات، إلا أن الأربعة الباقين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات، وهم: ماجد المطيري، ونايف مرداس العجمي، وحمود الخضير، وفيصل الكندري. وقد كان لقبيلتي العوازم والعجمان النصيب الأكبر من مقاعد الدائرة الخامسة؛ إذ حصلت قبيلة العوازم على أربعة مقاعد، في حين حصد العجمان ثلاثة مقاعد برلمانية.

ويمثل قبيلة العوازم كل من حمدان العازمي، وبدر الداهوم وحمود مبرك، وأحمد مطيع. ومن الجدير بالذكر أن حمدان العازمي وبدر الداهوم كليهما من فخذ الصوابر من قبيلة العوازم لم يشاركا في تشاورية القبيلة. فقد اعتمد حمدان العازمي على شعبيته في تقديم الخدمات لأبناء الدائرة، أما بدر الداهوم؛ فهو أحد رموز المعارضة السابقة، وقد تعرض للشطب من قائمة المرشحين، وتمت إعادته بحكم محكمة خلال الأيام الأخيرة من الانتخابات؛ مما أدى لزيادة شعبيته ونجاحه في الانتخابات. وقد أجريت تشاورية قبيلة العوازم في شهر سبتمبر 2020، وأسفرت عن فوز كل من أحمد مطيع، وحمود مبرك، وجابرالمحيلبي، ومرزوق الحبيني؛ وبذلك تمكن كل من النائبين أحمد مطيع، وحمود مبرك من الفوز في المقاعد النيابية. («نتائج تشاورية عوازم الخامسة لاختيار مرشح انتخابات مجلس الأمة في الكويت 2020»، (2020 سبتمبر 12. موقع زركشات). ومثل قبيلة العجمان كل من مبارك الخجمة وصيفي الصيفي، ومحمد الحويلة. أما النائب السابق نايف مرداس العجمي الذي جاء بالمركز الرابع عشر؛ فهو مرشح خارج التشاورية وجاء سقوطه بسبب فقدانه لدعم الحركة الدستورية الإسلامية بسبب دعمها لمرشحها في الدائرة عبدالله مبارك الدلماني العنزي، الذي جاء بالمركز الحادي والعشرين. كذلك يرجع البعض أسباب الخسارة إلى وقوفه مع وزير المالية الأسبق نايف الحجرف ضد النواب الإسلاميين، ورغبة أبناء الدائرة في التغيير («أمة 2020: تغيير جوهري وتوازنات جديدة». (2020، ديسمبر23. جريدة القبس). أما الأقليات القبلية في الدائرة؛ فقد تمكنت قبيلة عتيبة من الحفاظ على مقعدها بإعادة انتخاب خالد مونس الذي فاز بالتشاورية بعدد أصوات بلغ 1487 صوتاً، في حين فاز في الانتخابات البرلمانية بالمركز الخامس بعدد أصوات 5387 صوتاً. كذلك الحال مع قبيلة الدواسر، التي حافظت على مقعدها بإعادة انتخاب

النائب السابق ناصر الدوسري الذي فاز بتشاورية القبيلة؛ ومن ثم فاز بالانتخابات البرلمانية بالمركز الثامن بعدد أصوات، مقداره 4750 صوتاً. وأجرت قبيلة المطير تشاوريتها في 12 سبتمبر 2020، وفاز فيها النائب السابق ماجد المطيري، ولكن بعد وقت قليل من إعلان النتائج، طعن بالنتائج صالح ذياب الشلاحي مؤكداً عدم صحة التشاورية. وأعلن عن خوضه الانتخابات لمجلس الأمة منفرداً، وفاز بالمركز السابع. في حين جاء النائب السابق ماجد مساعد المطيري بالمركز الحادي عشر بعدد أصوات، مقداره 4593 صوتاً (الشلاحي، 2021، فبراير 15).

خاتمة الدراسة:

سعت هذه الدراسة – من خلال استخدام منهج النخبة السياسية –إلى إثبات الفروض البحثية المتعلقة بأثر ظاهرة التغيير السياسي في سمات النخبة التشريعية. وقد توصلت إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها:

1 - **التغيير:** بلغت نسبة التغيير 61% وفق النتائج الرسمية، وذلك بعد خسارة 24 عضواً في المجلس السابق مقاعدهم في المجلس الجديد، في حين امتنع 7 منهم عن الترشح (محمد الدلال، عبدالله الرومي، راكان النصف، طلال الجلال، مبارك الحريص، محمد الهدية، سعود الشويعر، والأسماء الثلاثة الأخيرة من نواب القبائل الذين خسروا في تشاورية القبيلة فلم يتمكنوا من خوض الانتخابات). وبذلك فهناك 31 نائباً هم عناصر جديدة انضمت إلى المجلس الجديد، من بينهم 24 نائباً لأول مرة يتم انتخابهم، في حين البقية، وهم 7 نواب، سبق لهم التمثيل في مجالس سبقت مجلس 2016.

2 - **السمة الإصلاحية:** تعتبر إحدى أهم سمات النخبة التشريعية تعهدها بتحقيق الإصلاح ومكافحة الفساد. وقد عبَّر عن تلك المطالب الأغلبية العظمى من المرشحين والنواب. وجاء ذلك إثر تفجر العديد من قضايا الفساد التي تناولتها الصحف المحلية آنذاك.

3 - **الظاهرة الشبابية:** بلغت العناصر الشبابية ما دون سن الخمسين 26 نائباً (18 نائباً في الأربعينيات من العمر، و8 نواب في الثلاثينيات من العمر) موزعين على النحو الآتي: تسعة نواب في الدائرة الثالثة، وستة نواب في كل من الدائرتين الأولى والخامسة، وأربعة في الدائرة الرابعة، ونائب في الدائرة الثانية. ويرجع ذلك إلى كثافة وجود الأُسر الشبابية في الدائرتين الثالثة والأولى؛ بسبب الامتداد الحضري والمدن الجديدة.

4 - **ارتفاع المستوى التعليمي للنواب:** بلغ عدد النواب الحاصلين على شهادة الدكتوراه 13 نائباً. أما البقية؛ فهم من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم، مع ثلاثة فقط من حملة شهادة الثانوية العامة. وبذلك فالعمل البرلماني جاذب لأصحاب الشهادات العليا، كما أن الصوت الانتخابي في الوقت نفسه أصبح يتجه إلى تلك الفئة المتعلمة. ويرتبط المستوى التعليمي بطبيعة الوظيفة العامة السابقة للتمثيل النيابي، التي تنوعت ما بين التدريس والطبابة والهندسة والعمل في القطاع الخاص.

5 - **التركيبة السياسية المعارضة للنخبة التشريعية:** استقطب الصوت المعارض أصوات الناخبين؛ مما كان له أبلغ الأثر في التركيبة السياسية للمجلس ذات الطابع القبلي المحافظ المعارض. كما جاء البرلمان ممثلاً عن جميع التيارات السياسية بما في ذلك الشيعة، والتجار، والكتلة الوطنية، وحدس، والسلف، والجماعات المحافظة المتحالفة مع التيار الديني، والقبائل. وتصدرت قضايا العفو العام وإجراء المصالحة السياسية وعودة عدد من المعارضين السياسيين من خارج الكويت- الأجندة الشعبية، إلى جانب تعديل قانون الانتخابات، القائم على الصوت الواحد نحو عدة أصوات أو القوائم النسبية وتعديل قوانين النشر والجرائم الإلكترونية نحو مزيد من حرية التعبير.

6 - **التركيبة الاجتماعية:** تميل إلى صالح الأغلبية القبلية؛ حيث يهيمن النواب القبائل على 29 مقعداً في مقابل 21 مقعداً لأبناء الحضر. وتعتبر كل من قبيلة العوازم والمطير والرشايدة والعجمان ضمن القبائل ذات الكثافة العددية، في حين تأتي قبيلة عتيبة كقبيلة متوسطة العدد وصولاً إلى الأقليات القبلية، ويمثلها كل من عنزة، وبني غانم، وظفير، وشمر، والدواسر، وبني قحطان والهواجر والسبيع.

7 - **غياب العنصر النسائي:** ويرجع إلى مزاجية الشارع الكويتي الذي لم يرَ في المرشحات ترجمة لرغبة الشارع في التغيير السياسي. كما يرجع سبب غياب المرأة إلى طبيعة النظام الانتخابي الحالي القائم على نظام الصوت الواحد والدوائر الخمس؛ حيث كانت المرأة أبرز الضحايا لهذا النظام، وكان سبباً رئيساً لعدم وصولها إلى البرلمان.

8 - **أثر العامل الخارجي في تشكيل النخبة التشريعية:** وجاء ضمن العديد من المتغيرات الخارجية، أهمها الموجة الثانية من الربيع العربي، التي انطلقت في عام 2019 في كل من السودان والجزائر ولبنان والعراق، وتأثير جائحة كورونا في الكشف

عن خلل التركيبة السكانية وتجارة الإقامات، بالإضافة إلى وصول الديموقراطيين إلى البيت الأبيض، وعادة ما تتصدر أولوياتهم في الضغط الدولي باتجاه ملفات حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية.

إن الاستدلال على ملامح النخبة التشريعية لمجلس الأمة الكويتي يؤدي دوراً أساسياً في استشراف طبيعة العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ ففي ظل وجود نخبة شابة متعلمة إصلاحية ذات انتماءات سياسية واجتماعية، ذلك يعني أن سقف المطالبات النيابية بالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي سيكون عالياً. وذلك يتطلب من الحكومة المعنية الحرص على التوازن ما بين النهج التقليدي واستيعاب تلك المطالبات الإصلاحية، لاسيما أنها جاءت بضغط من الشارع الشعبي. مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة الكويتية بفعل اعتمادها على البترول كأكبر مورد اقتصادي لديها. فالكويت لاتزال بحاجة إلى صياغة رؤية اقتصادية لتحفيز الاقتصاد المحلي عبر تعزيز التنمية البشرية وإصلاح التعليم والجهاز المالي؛ لضمان استمرارية الحكومة في الصرف على الميزانية العامة، وذلك لن يتحقق إلا عبر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المراجع:

إجمالي المرشحين والمرشحات 395 مع إغلاق باب الترشح لانتخابات أمة 2020. (2020، نوفمبر4). وكالة الأنباء الكويتية (كونا). استرجع من https://www.kuna.net.kw/

الأسطى، قيس. (2019، نوفمبر27). كلن يعني كلن. جريدة القبس. الكويت. استرجع من https://www.alqabas.com/article/

أمة 2020: تغيير جوهري وتوازنات جديدة. (2020، ديسمبر23). جريدة القبس. استرجع من https://www.alqabas.com

البحيري، ولاء علي. (2008). التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*. الرسالة 284. الحولية 29. سبتمبر 2008. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

بركات، نظام وآخرون. (1987). *مبادئ علم السياسية*. ط2. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

بن صنيتان، محمد. (2008). *السعودية السياسي والقبيلة*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

التركي، فهد. (2020، نوفمبر2). مكافحة الفساد العامل المشترك بين مرشحي الأيام السبعة. جريدة الجريدة. الكويت. استرجع من https://www.aljarida.com/articles/

تشاورية العوازم في الأولى تختار المرشحين يوسف الغريب وأحمد الشحومي. (2020، سبتمبر5). جريدة نبض. الكويت. استرجع من https://www.aljarida.com/articles/

تشاورية حاشدة لـ الطنايا في الرابعة وعيال عطا في الأولى والثانية. (2020، سبتمبر7). جريدة الراي. الكويت. استرجع من https://www.alraimedia.com/article/

تقرير خاص: تحليل نتائج انتخابات مجلس الأمة 2020. (2020، ديسمبر). التكامل للاستشارات. استرجع من www.takamulkw.com

الجابري، محمد عابد. (2001). *فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي* (ط7). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد. (1990). *العقل السياسي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجاسم، شيخة. (2020، ديسمبر31). مقابلة شخصية مع مرشحة مجلس الأمة. الجمعية التطوعية النسائية. دولة الكويت.

حربي، محمود. (2017). مسيرة الديمقراطية الكويتية: الطريق إلى انتخابات 2016. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. سلسلة تقارير استراتيجية (1). جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

حسون، المى. (2020، ديسمبر10). مجلس الأمة الكويتي: لماذا لم ينتخب الكويتيون أي امرأة لتدخل مجلس الأمة. بي بي سي العربية. استرجع من https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55234330

الشاهين، أسامة. (2021، فبراير15). مقابلة شخصية مع النائب في مجلس الأمة. مجلس الأمة. دولة الكويت.

الشراكي، راشد؛ وحبيب، مبارك؛ والسكري، مي. (2020، يونيو6). ليلة سقوط النائب البنغالي. جريدة القبس. الكويت. استرجع من https://alqabas.com/

الشمري، فرحان. (2020، سبتمبر14). تشاوريات القبائل.. الطريق إلى الكرسي الأخضر. جريدة الراي. الكويت. استرجع من https://www.alraimedia.com/article/

الشلاحي، صالح ذياب. (2021، فبراير15). مقابلة شخصية مع النائب في مجلس الأمة. مجلس الأمة. دولة الكويت.

ضيافة الداخلية..أحكام بالحبس ورد ملايين الدنانير للدولة. (2020، اغسطس18). جريدة الجريدة. الكويت. استرجع من https://www.aljarida.com/articles/

الطريجي. عبدالله. (2021، مايو1). مقابلة عبر الهاتف مع النائب في مجلس الأمة. دولة الكويت

ظفير الرابعة.. زكت ثامر. (2020، سبتمبر27). جريدة الراي. الكويت. استرجع من https://www.alraimedia.com/article/

عاشور، بيبي. (2020، ديسمبر31). مقابلة شخصية مع مرشحة مجلس الأمة. الجمعية التطوعية النسائية. دولة الكويت.

عاشور، صالح. (2021، يناير7). مقابلة عبر الهاتف مع النائب السابق في مجلس الأمة. دولة الكويت.

العبطان، وليد. (2021، مايو1). لقاء عبر الهاتف مع مدير مكتب النائب محمد المطير. مجلس الأمة. دولة الكويت.

العتيبي، صالح. (2021، يناير4). لقاء عبر الهاتف مع الدكتور في العلوم السياسية في وزارة الإعلام. دولة الكويت.

عثمان، كمال الدين؛ والغانم، عبدالله. (2012). الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام 2009م: رؤية تحليلية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*. 146(38)، 19–109. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

العنزي، عبدالله؛ والهدبان، إبراهيم؛ وغرايبة ، مازن. (2010). الانتخابات البرلمانية الكويتية لعام 2006م: دراسة في تحليل مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*. 137 لسنة 36: 17–50. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

الغانم، عبدالله خالد. (2021، يناير7). مقابلة عبر الهاتف مع الباحث في الشؤون السياسية الكويتية والخليجية. دولة الكويت.

الغذامي، عبدالله. (2016). القبلية والقبائلية او هويات مابعد الحداثة. ط4. الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي.

قبيلتا العوازم في الأولى وشمر في الرابعة تعقدان فرعيتهما. (2020، سبتمبر6) جريدة الجريدة. الكويت، استرجع من https://www.aljarida.com/articles/

قراءات نظرية: التغيير السياسي–المفهوم والأبعاد. (2016، أبريل10) المعهد المصري للدراسات. إدارة البحوث والدراسات. القاهرة. استرجع من https://eipss-eg.org

القصبي، عبدالغفار رشاد. (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة. (ط2). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

القطان، علي. (2021، مايو4). مقابلة عبر الهاتف مع النائب في مجلس الأمة. دولة الكويت.

مجلس الأمة الكويتي، موقع مجلس الأمة. http://www.kna.kw/clt-html5/about.asp

المضف، أشواق. (2021، مايو1). مقابلة عبر الهاتف مع عضو المجلس البلدي الأسبق. دولة الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري؛ وربيع، محمد محمود. (1994). *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: جامعة الكويت.

المنوفي، كمال. (1987). *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة الربيعان.

المويزري، شعيب. (2021، مايو1). مقابلة عبر الهاتف مع النائب في مجلس الأمة. دولة الكويت.

نتائج تشاورية عوازم الخامسة لاختيار مرشح انتخابات مجلس الأمة في الكويت 2020. (2020، سبتمبر12). موقع زركشات. استرجع من www.zarkachat.com

النجار، غانم. (2000). *مدخل للتطور السياسي في الكويت*. ط3. الكويت: دار قرطاس للنشر.

النقيب، خلدون. (1996). *صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت*. بيروت: دار الساقي.

2020 الانتخابات العامة الكويتية. (د.ت). موقع المعرفة. https://www.marefa.org

هكذا غسلت أموال الصندوق الماليزي بالكويت. (2020، يونيو9). جريدة القبس. الكويت. استرجع من https://alqabas.com/article/

هنتغتون، صموئيل. (2017). النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. بيروت: دار تنوير. (ترجمة حسام نايل).

وزير الدفاع يحيل مخالفات صندوق الجيش إلى النائب العام. (2019، سبتمبر14). جريدة القبس. الكويت. استرجع من https://alqabas.com/article/

Brown, N. J. (2002). *Constitutions in a no constitutional world*. NY: SUNY.

Cordesman, A. H. (1997). *Kuwait: Recovery and security after the Gulf War*. Boulder: Colorado: Westview.

Duran, B. (2021, Jan28). Understanding the Joe Biden effect. *Daily Sabah*, https://www.dailysabah.com/opinion/columns/understanding-the-joe-biden-effect

Eglin, D. R., & James D. Rudolph. (1984). *"Kuwait," in Gulf State: Country Studies*. Washington; D.C: American University. 73-141.

Lerner, D. (1958). *The passing of traditional society: Modernizing the Middle East*. NY: Free Press.

Zoltan. (2018, April23). *The Emir's Gift: Given a Greater Role, Kuwait's Salafis face the Costs*. Carnegie Middle East Center, Carnegie-mec.org.

قدم في: مايو 2021

أجيز في: إبريل 2022